

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### تفكيك «فهم» المشهور عن «عملهم» المبرور

ثمة ومضنة و لمعة هامة – سُتُّير للمبتدئين أسلوب الاجتهاد والاستبطاط – ترتبط بأفهام المشهور وأعمالهم بالدليل – آية أو رواية – فإن فلسفة تناقلنا للآراء و الفتوى و ثم دلائل الأدلة – بهذا التسلسل لا بالعكس – وفقاً لجماهير الفقهاء كالجوهر و الشیخ و ... هو أن نتوصل:

1. إلى محتملات المسألة و أبعادها المتلوّنة و من ثم سنُقارنها بدلالة الدلائل – آية و رواية – كي نستكشف الحقائق و الفتيا المثالثة.
2. وإلى الإجماع حيث قد نال القرینية المنفصلة لدرایة الدليل – آية و رواية –.
3. على الأقل إلى شائبة الإجماع أو الشهادة الشاهدة – الحاجزتين عن الظهور – فإن الإجماع و الاشتهر سُيُجِّرُان السند المهزوز أو المجهول.

و النكبة الحساسة أثنا تتبّنى حجية «عمل المشهور للدليل» لا «فهمهم و وعيهم منه» فحتى لو أطبق قاطبة الأعاظم تجاه معنى محدد و درایة معينة لما أرّزنا مسايرتهم أساساً، فأقصى طاقة «فهم المشهور» أن يُعد ناصراً مؤيداً لا حجّة تعبدية بحدّ نفسه فإنه لا نرى قائلاً به إطلاقاً [1].

### الفطرة النافعة في ثاني شروط صلاة الجمعة

لقد تكاثرت تأكيدات القدامي حول الرّكن الثاني لصلاة الجمعة – بأن يقيّمها السّلطان العادل أو منصوبه – و قد بدا جلياً أنّ مُستهدَفهم من السّلطان ينحصر بالمعصوم فحسب – مُضاداً للحائق حيث قد وسّع نطاقه – كما سُتُّير القرائن تجاهه مُبِسِّطاً، و لهذا قد ألقى القدامي يُستبدلون أحياناً السّلطان: «بإمام المعصوم» أو «إمام الملة» أو «إمام العادل» أو «إمام العصر» أو «إمام» بالإطلاق وفقاً لبعض المرويات الآتية.

و قد غار الجوهر ضمن الشّرط الثاني لصلاة الجمعة قائلاً:

«لقد ابتدأ المحقق الحالي حول حكم الجمعة في زمن الغيبة قائلاً: «ثم الجمعة لا تجب» أو لا تصح «إلا بشروط»:

«الأول: السّلطان العادل أو من نصبه» بالخصوص لها (ال الجمعة) خاصّة أو مع غيرها من مناصبه، فبدونهما تُسقط عيناً أو مشروعيّة على اختلاف القولين المشتركين في عدم وجوب عقدها حينئذ عيناً لاشترط الجماعة، و إن استشكله في المحكي عن نهاية الإحكام [2] كما حكي عنها أيضاً [3] لما سَتَّسمعه في انفراد المذاهِم في سجود الأولى، بلا خلاف أجده بين الأساطين من

علماء المؤمنين، بل المسلمين عدا الشافعى[4] فلم يعتبرهما (السلطان و منصوبة) بل هو من ضروريات فقه الإمامية إن لم يكن مذهبهم، بل يعرفه المخالف لهم (الإمامية) منهم -كما نسبه جماعة منهم إليهم على ما قيل- فضلاً عن المؤلف.

قال في الخلاف: «من شرط انعقاد الجمعة الإمامُ أوَّلَ من يأمره الإمام بذلك، مِنْ قاضٍ أوَّلَ أميرٍ وَّنحو ذلك، وَ مَتى أقيمت بغير أمره لم تصحَّ ... دليلنا:

1. أنه لا خلاف أنها تنعقد بـإمام أو بأمره، وليس على انعقادها إذا لم يكن إمام ولا أمره دليل، فإن قيل: أليس قد رویتم فيما مضى من كتبكم أنه يجوز لأهل القراءة والسوداد والمؤمنين إذا اجتمعوا العدد الذين تنعقد بهم أن يصلوا الجمعة؟ قلنا: ذلك مأذون فيه مرغب فيه، فجرى ذلك مجرى (و منوط) أن ينصب الإمام من يُصلّى بهم (في عهد الحضور).

2. وأيضاً عليه (وجوب الجمعة و صحتها) إجماع الفرقة، فإنهم لا يختلفون أنَّ من شرط الجمعة الإمامُ أو من أمره.

3. وروى محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: قال: «تُجَبُ الجمعة على سبعة نفر من المسلمين و لا تُجَبُ على أقلّ منهم، الإمامُ و قاضيه و المدّعى حقاً و المدّعى عليه و الشاهدان و الذي يَضْرِبُ الحدود بين يدي الإمام»[5].

4. وأيضاً فإنه إجماع، فإنه من عهد النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِلَى وَقْتِنَا هَذَا مَا أَفَاقَ الْجَمْعَةُ إِلَّا الْخَلَافُ وَالْأُمَّارُ وَمَنْ وَلَيَّ الصَّلَاةَ، فَعُلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ إِجْمَاعِ أَهْلِ الْأَعْصَارِ، وَلَوْ انْعَدَتْ بِالرُّعْيَةِ لَصَلَوْهَا كَذَلِكَ» [6].

و هي كما ترى صريحة:

Ø (إما) في نفي العينية بدونهما (المعصوم و خليفته الشرعي سواء حضوراً و غيبةً) فلا يضر احتمالها (عبارة الخلاف) الوجوب التخييري.

Ø (في) توقف المشروعية (أصل الوجوب أيضاً) على ذلك، وإن كان الظاهر إرادته الأولى (أي نفي العينية لا المشرعية) لأنَّ مثله يُعبّر عنه بالجواز (لأهل القراءة والسوداد) و لأنَّ الظاهر من باقي كتبه»[7]

[1] ولكن سُنْحاجِجُ الأَسْتَاذُ الْمَعْظَمُ بِأَنَّ كَتَبَ الْفَقَهَاءِ مَسْحُونَةٌ وَ فَائِضَةٌ مِنَ التَّمْسِكِ «بِفَهْمِ الْمَشْهُورِ» فَإِنَّهُ يُعَدُّ عَقْلَائِيًّا إِحْدَى يَتَابِعُ تَحْقِيقَ الْأَرْتَكَازَ الْمَتَشْرِعِيِّ وَ تَوْلِيدَ الْقَرِينَةِ الْمَتَّصِلَةِ لِاستِظْهَارِ الدَّلِيلِ بِلِ الْعَقْلَاءِ يَعْتَنُونَ بِأَفْهَامِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ وَ الْاِخْتَصَاصِ لِدِي أَيِّ فَنَّ كَالْطَّبَابَةِ بِحِيثُ لَوْ خَالِفُهُمْ أَمْرُهُ ثُمَّ انْكَشَفَ أَنَّهُ هُوَ الْمُخْطَأُ لَمَّا عَذَرَهُ الْعَقْلَاءُ بِلِ سِيُّنْجِزُونَ عَلَيْهِ مَا هُوَ الْمَتَعَارِفُ الْعَرْفِيُّ السَّائِدُ الْغَالِبُ لِدِي أَهْلِ الْحَلَّ وَ الْعَقْدِ، أَجْلُ لَوْ نَهَضَتْ قَرِينَةُ قَطْعِيَّةٍ -عَقْلَيَّةٍ أَوْ شَرْعِيَّةً- عَلَى خَلَافِهِ بِحِيثُ سَيَقْطَعُ أَوْ يَطْمَئِنُ الْفَقِيْهُ بِخَطَأِهِمْ لِأَصْبَحَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ حَجَّةً وَ سَيُسْمَحُ لَهُ أَنْ يُقَابِلَ الرَّأْيَ الشَّهِيرَ نَظَرًا لِحَجَّيَّةِ الْقُطْعِ وَ الْاِطْمِينَانِ، إِلَّا أَنَّ حَوْرَانَ يَحُورُ حَوْلَ اِنْدَامِ الْقَرِينَةِ عَلَى الْخَلَافِ وَ فِي نَفْسِ الْحَيْنِ قَدْ اِنْسَاقَ كَمْ هَائِلَ مِنَ الْعُلَمَاءِ نَحْوَ مَعْنَى مَحْدُّدٍ فَإِنَّ الْعَقْلَاءَ لَا يُعَذَّرُونَهُ لَوْ أَخْطَأُوا وَاقِعًاً وَ لَهُذَا إِنَّ فَتْوَى الْمَشْهُورِ بِرَوَايَةِ أَوْ بِعَمَلِ مَدْعُومِ بِفَهْمِ مَسْبِقٍ بِحِيثُ كُلَّ إِفْتَاءٍ شَهِيرٍ نَاتِجٌ عَنْ فَهْمِ شَهِيرٍ أَيْضًا فَلَا يَحْقِّقُ أَنْ نَعِزِّلَ الْفَتْوَى الْمَشْهُورَ عَنِ الْفَهْمِ الْمَشْهُورِ إِذْ قَدْ اسْتَبَّنَتِ الْقَدَامِيَّةُ مِنْ مَنْظُومَةِ الْأَدَلَّةِ هَذِهِ الْمَعْنَى إِذْ كَانُوا مُرَابِطِينَ بِزَمْنِ الْمَعْصُومِ وَ مَتَّالِفِينَ مَعَ مَصَادِرِهِمْ وَ أَفْهَامِهِمْ بِحِيثُ قَدْ امْتَلَكُوا قَرَائِنَ لِدَارِيَّةِ الْأَحَادِيثِ فَكِيفَ سَتُهَمِّلُ قَرِينَةُ أَفْهَامِ الْخَبَرَاءِ وَ أَهْلِ الْحَلَّ وَ الْعَقْدِ بِحُجَّةِ أَنَّهَا لَا تُولَّدُ اِرْتَكَازًا وَ لَا ظَهُورًا نَوْعِيًّا عَقْلَائِيًّا، بِلْ كَافَةُ هَذِهِ الْبَرَاهِينِ -الْأَرْتَكَازُ وَ الظَّنُّ التَّوْعِيُّ الْعَقْلَائِيُّ وَ الْاِقْتَدَاءُ الْعَقْلَائِيُّ بِأَهْلِ الْخَبَرَةِ فِي ذَاكِ الْفَنِّ وَ...- سَتَدْعُمُ حَجَّيَّةَ فَهْمِ الْمَشْهُورِ بِصَلَابَةِ وَ حَسَانَةِ تَمَامًا.

فَبَيْنِ يَدِكِ الشَّوَاهِدِ التَّالِيَةِ تَجَاهُ مَقَالَتِنَا:

1. «مضافاً إلى الاتكال على فهم المشهور» (خميني مصطفى. الخلل في الصلاة ص42).

2. «فعدم فهم المشهور منها الشرطية كاشف إماً عن فساد الدعوى من أصلها، أو في خصوص المورد؛ لخصوصية مانعة عن ظهورها في الطلب الشرطي» (همداني رضا بن محمد هادى. مصباح الفقيه. Vol. 11. ص273 قم – ایران: المؤسسة الجعفرية لاحياء التراث).

3. «وكيف كان فإذا اعتمد ما في الخبرين من الإشعار أو الدلالة على الكراهة بفهم المشهور وفتواهم، أمكن جعلهما قرينة صارفة للخبرين الآخرين عن ظاهرهما» (مصباح الفقيه. 10. Vol. 492 قم – ایران: المؤسسة الجعفرية لاحياء التراث).

4. «لو لا قرينة فهم المشهور عليه، أو اعراضهم عنه، الموهن لسندها، وإنما الجمجم المسطور المنصور متعين جداً.» (عربي ضياء الدين. شرح تبصرة المتعلمين (الطهارة إلى الإجارة). 2. Vol. 173 قم – ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي).

5. «لا سيما مع ضم قرينة فهم المشهور، وإنما لا محيد عن الأخذ بالمطلقات» (عربي ضياء الدين. شرح تبصرة المتعلمين (الطهارة إلى الإجارة). 3. Vol. 31 قم – ایران: جماعة المدرسین في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي).

6. «وإطلاقه لا بد وأن يحمل على ما قلناه بقرينة فهم المشهور وقرينة المتعارف في الخارج.» (موسوى سبزواری عبدالاعلى. مذهب الأحكام في بيان الحلال والحرام. 23. Vol. 227 قم – ایران: السيد عبد الاعلى السبزواری).

7. «مع أنه لو فرضنا دلالة الآيتين الأوليين، لكان المتفاهم العرفي منهما ما فهمه المشهور الذين هم من أرباب الحل و العقد.» (خميني مصطفى. كتاب البيع (مصطفى خميني). 2. Vol. 50).

[2] نهاية الأحكام ١٨:٢.

[3] نهاية الأحكام ١٨:٢.

[4] الوجيز ٦٢:١.

[5] وسائل الشيعة ج ٥ ص ٩ ح ٩ من باب ٢ من أبواب صلاة الجمعة.

[6] الخلاف ٦٢٦:١.

[7] جواهر الكلام (ط. الحديثة)، جلد: ٦، صفحه: ١١٩، قم مؤسسه دائرة المعارف فقه اسلامی بر مذهب اهل بیت (علیهم السلام)